

إشكالية هجرة الكفاءات الوطنية وآليات استعادتها والاستفادة منها في

تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر

¹ حسيبة مداني* ² نادية براهيمي ³ فتيحة مزارشي.

¹ جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج (الجزائر). hassiba.madani@univ-bba.dz

² جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج (الجزائر). nadia.brahimi@univ-bba.dz

³ جامعة سطيف 1 (الجزائر). Mazerchi.fatiha@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/03؛ تاريخ المراجعة: 2021/10/30؛ تاريخ القبول: 2021/12/31

الملخص: تعتبر ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية من أخطر المشكلات التي تؤثر بشكل حاد على التنمية الاقتصادية في الدول الطاردة لكفاءاتها بسبب ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه الكفاءات المهاجرة فضلا عن تبديد الموارد المالية الضخمة التي أنفقت في تعليم وتدريب هذه الكفاءات لتتحول إلى فائدة ومردود اقتصادي مباشر للدول المضيفة دون أدنى مساهمة في تكاليف الإعداد والتدريب، لذا تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص مختلف أسباب تفاقم هذه الظاهرة (أسباب طاردة داخلية، أسباب جاذبة خارجية) وسبل وآليات استعادتها وجليها للاستفادة منها لتحقيق الإقلاع الاقتصادي المطلوب تشمل هذه الآليات أساسا الجانب السياسي، الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة لآليات علمية وإدارية، وفي ظل هذا التوجه لا تزال جهود الحكومة الجزائرية لوقف نزيف هذه الكفاءات أو استعادة المهاجرة منها ضعيفة ما يستدعي مضاعفتها بالاستعانة بالآليات والتحفيزات التي من شأنها تشجيع العودة الفعلية أو الافتراضية لهذه الكفاءات، باعتبار الكفاءات الوطنية من العوامل الجوهرية لبلوغ الإقلاع الاقتصادي، وأحد أبرز عوامل دفع التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: هجرة الكفاءات؛ كفاءات علمية؛ إقلاع اقتصادي؛ جزائر.

تصنيف JEL: O15؛ F22.

Abstract: The phenomenon of emigration of scientific competencies is one of the most serious problems that severely affect economic development in countries that expel their competencies due to the waste of efforts and production and scientific capacities of these immigrant competencies, as well as the waste of huge financial resources that were spent in education and training. Therefore, this study aims to diagnose the various reasons for the exacerbation of this phenomenon (internal repulsive causes, external attractive causes) and ways and mechanisms to restore and bring them to benefit from them to achieve the required economic take-off. These mechanisms mainly include the political, economic and social aspect In addition to scientific and administrative mechanisms, In light of this trend, the efforts of the Algerian government to stop the bleeding of these competencies or restore the immigrant from them are still weak, which calls for doubling them using mechanisms and incentives that would encourage the actual or virtual return of these competencies, Considering national competencies as one of the essential factors for achieving economic take-off, and one of the most important factors driving economic development.

Keywords: The phenomenon of migration; scientific competencies; economic take-off; Algeria.

Jel Classification Codes : O15 ; F22.

مقدمة

يعتبر المورد البشري العامل الأساسي المحدد لحركة المجتمع وتطوره، وخاصة بما يقدمه من عمل أو نشاط فكري عن طريق التكوين والتراكم المعرفي المتحصل عليه في مختلف المراحل التعليمية والتأهيلية الهادفة إلى كسب المعرفة ونقلها. ورغم ما تبذله الجزائر من أجل الاستثمار في المورد البشري، إلا أن أكبر عائق يواجهها في استثمارها هذا هو هجرة الكفاءات إلى الخارج، وهي ظاهرة ليست بالجديدة إلا أنها ما تنفك تزايد خاصة في العقدين الأخيرين. وإذا كانت الهجرة تؤدي إلى كسب في الدخل بالنسبة للمهاجر فإنها تؤدي في المقابل إلى خسارة في الدخل بالنسبة لبلد المنشأ. وهي ظاهرة خطيرة لا يمكن تجاهلها، فالدول الطاردة هي التي تتحمل خصما من رصيدها الفكري وقدراتها البشرية، وأن المستفيد الأكبر من هذا النزوح الجماعي، هو الدول الغنية والمتقدمة عموما، والغربية منها على وجه الخصوص.

الإشكالية: انطلاقا مما سبق، ومن خلال تزايد الاهتمام بظاهرة هجرة الكفاءات يمكننا صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

ما هي الأسباب التي تدفع بالكفاءات إلى اختيار قرار الهجرة، وكيف يمكن

استعادتها أو الاستفادة منها لتحقيق الإقلاع الاقتصادي؟

الفرضيات: تنطلق الدراسة من فرضيات أساسية وهي:

- يعتبر المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في الجزائر سببا في هجرة الكفاءات الوطنية للخارج.

- يمكن للجزائر استعادة أو الاستفادة من الكفاءات المهاجرة إذا وفرت عوامل الجذب اللازمة لذلك.

أهمية وأهداف البحث:

تكمن أهمية الدراسة في المكانة التي تكتسبها الكفاءات الوطنية في تحقيق التقدم والتطور على جميع الأصعدة. كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة هجرة الكفاءات والأسباب الدافعة لذلك، والسلبيات الناتجة عنها، إضافة إلى محاولة المساهمة في تقديم الآليات التي يتم من خلالها الاستفادة من هذه الكفاءات سواء عن طريق استعادتها بشكل نهائي أو الاستفادة منها وهي في المهجر.

منهج البحث:

بغرض الوصول لأهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتوصيف وتحليل محاور الدراسة المتمثلة في هجرة الكفاءات العلمية (المفهوم والأسباب). والجهود

الجزائرية لاستعادة الكفاءات المهاجرة للاستفادة منها لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر.

محاوّر البحث: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية:.

المحور الأول: هجرة الكفاءات العلمية (المفهوم والأسباب).

المحور الثاني: الانعكاسات السلبية لهجرة العقول وآثارها على التنمية والإقلاع الاقتصادي؛
المحور الثالث: محاولة الاستفادة من الكفاءات الجزائرية المهاجرة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي؛

1- هجرة الكفاءات العلمية (المفهوم والأسباب).

إن اصطلاح استنزاف العقول أو الأدمغة هو اصطلاح أطلقه البريطانيون على خسائرهم نتيجة هجرة الأدمغة والكفاءات العلمية التي اجتاحت بريطانيا في نهايات عقد الأربعين من القرن المنصرم بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وانشغال الدولة في تعويض ما دمرته الحرب، فقد هاجر الأطباء والمهندسين والعلماء من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي عملت بدورها على فرز وتصنيف المهاجرين إليها من الكفاءات العلمية ومتابعة حركتهم والتعرف على تطور أعدادهم وضبط حركة نموها بين سنة وأخرى.

1-1 تعريف هجرة الكفاءات

يقصد بالهجرة بتعريفها البسيط على انتقال الأفراد من منطقة ما إلى منطقة أخرى سواء كان ذلك الانتقال يحدث داخل حدود الدولة (هجرة داخلية) أو خارجها وهو ما يطلق عليه بالهجرة الخارجية. وقد تتم الهجرة بشكل قانوني أو قد تتم من خلال تسرب المهاجر إلى الدولة المقصودة بطرق غير شرعية (البدراني، 2009، صفحة 55).

عرفت منظمة اليونسكو ظاهرة هجرة الكفاءات الدولية بأنها نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي ما بين الدول يتميز بالتدفق باتجاه الدول الأكثر تقدما من الدول الأقل تقدما وهو ما أطلق عليه بعضهم بالنقل العكسي للتكنولوجيا (خوري، 2006).

يدل مفهوم الكفاءة على المهارات العلمية، حيث تعرف: الكفاءة المهنية بأنها تركيبة من المعارف والمهارات والخبرة والسلوكات التي تمارس في إطار محدد. (فتيسي، 2021، صفحة 330)

أما هجرة الكفاءات العلمية فقد أصطلح عليها بعدة مسميات منها هجرة الأدمغة، استنزاف العقول، هجرة الكفاءات، هجرة العقول، نزيف العقول، النقل المعاكس للتكنولوجيا وغيرها من المرادفات، التي أطلقت على المهاجرين ذوو المستوى العلمي العالي، أو

الخريجين من الجامعات والمتحصلين على شهادات عليا في بلدانهم الأصلية. (فتيسي، 2021، صفحة 331)

عرفت هجرة الكفاءات بأنها "نزوح حملة الشهادات الجامعية العلمية والتقنية والفنية، كالأطباء والمهندسين والتكنولوجيين والباحثين والاختصاصيات وكذا الاختصاصيون في علو الاقتصاد والرياضيات والاجتماع وعلم النفس والتعليم والآداب والفنون والزراعة والكيمياء والجيولوجيا، ويمكن أن يشمل هذا التحديد الفنانين والشعراء والكتاب والمؤرخين والسياسيين والمحامين، وأصحاب المهارات والمواهب والمخترعين في شتى الميادين الأخرى، أي أصحاب الكفاءات والمهارات الجامعية العلمية والتقنية" (فتيسي، 2021، صفحة 331).

كما عرفت هجرة الأدمغة على النحو التالي: "هو انتقال الأفراد الذين يعتبر وجودهم في أوطانهم ثروة حقيقية إلى بلدان يستقرون فيها، ويسهمون إسهامات ذات قيمة مضافة في مجالاتهم المتعددة بحيث يزيدون في الدخل القومي لتلك الدول" (العتيبي، 2018، صفحة 91).

المقصود بهجرة الأدمغة في هذه الدراسة هو هجرة العقول النابغة في مختلف المجالات التي تؤدي دور مهم وحيوي في إنجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادها، والتي هاجرت لدولة أخرى بنية الإقامة الدائمة، مما يترتب عليها تعطيل مصالح بلادها التنموية لصالح الدول المستقطبة.

2-1 أسباب هجرة الكفاءات

على الرغم من أن لكل واحد من هذه العقول والأدمغة العربية المهاجرة للغرب أسبابه ودوافعه الخاصة للهجرة، إلا أن هناك العديد من الأسباب العامة التي تتشابه في الكثير من الدول العربية التي من بينها الجزائر، والتي يكمن إجمالها عوامل طاردة تمثل الخصائص التي يتميز بها المناخ العلمي في الجزائر وفي مقابلها عوامل الجذب التي توفرها الدول المستقبلية لهذه الكفاءات.

1. عوامل الطرد:

تعرف العوامل الطاردة للكفاءات بأنها مجموعة من الأسباب والمعوقات تعيق عملية التطور الفكري والعلمي لدى العلماء والمفكرين مما يحفزهم ويدفعهم إلى اتخاذ قرار الهجرة أو النزوح إلى المكان الذي يؤمن لهؤلاء القدر الكافي من عوامل الاستقرار مدعوما بمحفزات الإبداع (البدراني، 2009، صفحة 60). ومن بين عوامل الطرد نذكر:

- غياب المحيط المناسب للبحث العلمي

تعد رواتب أساتذة الجامعة ومراكز البحث العلمي الأضعف مقارنة بغيرها في العالم، كما أن هناك مجموعة من المشاكل الاجتماعية التي تفقد الحافز للأساتذة للبحث العلمي، مع عدم توفر وسائل البحث المناسبة، وكذلك الشعور بالتميش واللامبالاة بالجهود البحثية للأساتذة، وهذا ما جعل أكثر الكفاءات تلجأ إلى الهجرة للخارج (بوحنية القوي، حشود نورالدين، 2011).

- مكانة البحث العلمي

ينظر المجتمع العربي الحالي نظرة لا تليق بالبحث العلمي من حيث أولويته على كثير من الأنشطة والمجالات، وربما يتعلق ذلك بالتنشئة الاجتماعية، التي أكسبت الجماهير العربية الحالية هذه النظرة السالبة نحو البحث العلمي، وأصبح الناس غير مدركين لخطورة تدهور البحث العلمي العربي، وتأخره عن ركب الحضارة.

- المساس بحرية الباحث

يعزو ارتفاع معدل الهجرة إلى تزايد القيود المفروضة على حرية ممارسة البحث العلمي والفكري الحر في أغلب الدول العربية، ما يترتب عليه شعور متزايد بالاغتراب للكفاءات العلمية والفكرية العربية داخل أوطانها وترقيتها فرص الهجرة إلى الخارج.

- الافتقار للاستقرار السياسي

ومنها الفساد السياسي وغياب الديمقراطية وتزايد القمع وانتهاكات حقوق الإنسان، والإشكاليات التي تعترى بعض تجارب الديمقراطية العربية، وتهميش الباحث من قبل القيادات العلمية والسياسية والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى شعور بعض أصحاب الخبرات الغربية في أوطانهم، أو تضطربهم إلى الهجرة سعياً أكثر حرية واستقراراً. كما تعاني غالبية البلدان العربية من اضطرابات سياسية وحروب أهلية تطال أهل العلم والمعرفة، ويتسبب عدم الاستقرار السياسي في نزيف أهل العلم والفكر إلى خارج البلاد، مما يستلزم من الإنتاج، وقد نجمت عن حالة الاضطراب هذه خلال العقود الأخيرة، موجات هائلة من نزوح الأدمغة، خاصة في بلدان مثل الجزائر ومصر والعراق ولبنان، وهو نزيف يتجه إلى التصاعد بالنظر إلى تواصل هذا الاضطراب السياسي.

- ضعف التخطيط والتسيير لنشاط البحث العلمي

تميزت سياسة البحث العلمي في الجزائر، رغم الميزانيات المرصودة والبرامج المسطرة بعدم وجود رؤية واضحة وسياسة محددة الأهداف لنشاطات البحث المختلفة، بالإضافة إلى مشكل عدم استقرار الهيئات المشرفة على العملية. فالأمر لا يرتبط فقط

بصياغة منهجية وفلسفة بحث، وسن قوانين وتشريعات، ولكن المشكلة الكبرى على مستوى تطبيق برنامج البحث، وإجراءات التنفيذ والتقييم والمتابعة والتحفيز، فمشاربع البحث لا تعتمد على عملية تقييميه ومتابعة صارمتين، إذ أن علاوة البحث تصرف لكل الباحثين على حد سواء دون مراعاة النتائج المتوصل إليها، ومدى أهمية الإنتاج العلمي، كما أن كل التقارير الدورية التي تنجز على البحوث تغطي عليها الصفة الإدارية.

- ضعف الميزانيات

يعود القصور في البحث العلمي إلى عدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية، إضافة إلى الإجراءات الطويلة والمعقدة مع قلة في الجهات المانحة. كما أن معظم الجامعات في الدول النامية تركز على عملية التدريس أكثر من تركيزها على البحوث العلمية لأسباب عدة. كما أن الدول المتقدمة ترصد الميزانيات الضخمة للبحوث العلمية لمعرفةها بالعوائد الضخمة التي تغطي أضعاف ما أنفقته، في حين يتراجع الإنفاق على البحوث العلمية في الدول العربية بسبب النقص في التمويل الذي تنفق نسبة كبيرة منه على الأجور والمرتببات (بوحنية القوي، حشود نورالدين، 2011). وتدرك الدول المتقدمة تكنولوجيا أهمية البحث العلمي وضرورته في حياتها، وهذا ما تكشفه الأرقام التي تبين درجة اهتمام الدول المتقدمة بالبحث العلمي وتوظيفه في حياتها مقارنة بالدول العربية، والتي تعد الجزائر جزءا منها، كما توضح مدى اتساع الفجوة التي تفصل بين واقع هذه الدول وبين الحالة العلمية التي تعيشها الدول العربية. وتخصص الجامعات العربية 1% من ميزانيتها للبحث العلمي، بينما تتجاوز هذه الحصة في الولايات المتحدة 40% (عايش، 1995، صفحة 122). كما أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج القومي (المحلي) في الدول العربية لم تتجاوز أي منها 0.5%، في حين تقدر بألمانيا 3.5%، الولايات المتحدة الأمريكية 2.9%، اليابان 3% الكيان الصهيوني 2.7% أما جمهورية مصر العربية 0.37% عام 1992، و0.36% عام 1996 و 0.1% في سوريا (عماد و محمود، 2007، صفحة 1139). وحسب الإحصائيات الوحيدة التي تم توفرها عن الجزائر، ففي سنة 1998 تم تخصيص نسبة 0.07% من الناتج القومي المحلي بمبلغ قدر بـ 35.6 مليون دولار، وتشير إحصائيات صدرت سنة 2005: إلى أن الدول العربية مجتمعة؛ خصصت للبحث العلمي ما يعادل 1.7 مليار دولار فقط، أي ما نسبته 0.3 بالمائة من الناتج القومي الإجمالي. في حين وصلت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل خلال نفس السنة إلى 4.7 بالمائة من ناتجها القومي الإجمالي (لكريبي إدريس، 2011).

- غياب الدعم الخاص للبحث العلمي

يعد القطاع الحكومي الممول الرئيس إن لم يكن الأوحى للبحث العلمي في الدول العربية بما فيها الجزائر، حيث يبلغ حوالي 80% من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ3% للقطاع الخاص، و7% من مصادر مختلفة. وذلك على عكس الدول المتقدمة. هذا الإسهام الضعيف من قبل القطاع الخاص للمؤسسات البحثية يرجع إلى عدم تقدير القطاع الخاص لقيمة البحث العلمي وجدواه. إضافة إلى عدم كفاية الميزانيات التي ترصدها المراكز والجامعات ومؤسسات المجتمع للبحث العلمي، وإلى الفساد المالي والإداري الملحوظ في الجامعات ومراكز البحوث العربية. وينبغي هنا أن نؤكد أن القطاع الخاص عند دعمه للبحث العلمي، سيكون هو أول المستفيدين من نتائجه على المدى الطويل. وأمثلة ذلك كثيرة في العالم، فكم من الشركات الكبرى التي تبنت ودعمت بحثًا ما في إحدى الجامعات، وعند الوصول إلى النتائج، كانت هي أول المستفيدين من هذا البحث. ومن ثم يعود عليها عائدا ماديا كبيرا لامتلاكها حق الاكتشاف والتبني. ونجد في أغلب جامعات العالم أن هنالك مراكز بحثية يقوم على تمويلها ودعمها الشركات الكبرى أو القطاع الخاص عامة. ففي كثير من الحالات يشارك عدد من الشركات لدعم بحث ما، ولا تستفيد من ذلك سوى أن يذكر اسمها من ضمن الداعمين. وهذا له مردود دعائي كبير على مستهلكي منتج الشركة، وذلك على المدى الطويل، فهو يدل على مركز الشركة الرفيع وتقديرها للبحث العلمي ويعطها السمعة الحسنة والتميز أمام عملائها.

- غياب إستراتيجية لتسويق نتائج البحث العلمي

من أسباب ضآلة حجم الإنفاق على البحث العلمي، افتقار أغلب المؤسسات العلمية والجامعات العربية بما فيها الجامعات الجزائرية إلى أجهزة متخصصة بتسويق الأبحاث ونتائجها وفق خطة اقتصادية إلى الجهات المستفيدة مما يدل على ضعف التنسيق بين مراكز البحوث والقطاع الخاص. كذلك غياب المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث العلمي وتمويله من أجل تحويل تلك النتائج إلى مشروعات اقتصادية مربحة. إضافة إلى ضعف القطاعات الاقتصادية المنتجة واعتمادها على شراء المعرفة (بوحنية القوي، حشود نورالدين، 2011).

- غياب التعاون والتنسيق

أشارت بعض الدراسات إلى أن الجامعة الجزائرية تعاني من مشكلات عديدة من بينها انفصام الصلة بينها وبين حقل الإنتاج، وابتعاد الجامعة الجزائرية عن إجراء البحوث المساهمة في حل المشكلات الوطنية، إضافة إلى عدم مشاركة المؤسسات الكبرى والشركات

في نفقات البحث العلمي. فمراكز البحوث والجامعة الجزائرية تعاني من بعدها عن المجالات التطبيقية، فالبحوث التي تجرى بين جدرانها من جانب أساتذتها إنما هي بحوث فردية لأساتذة يحاولون الإنتاج العلمي بغية الترقى، أو النشر، أو السمعة. وهي بحوث أضعف من أن تحل مشكلات المجتمع أو تعمل على تقدمه (بوحنية القوي، حشود نورالدين، 2011).

- انخفاض معدل الإنتاجية العلمية

أظهرت الدراسات أن ما ينشر سنويا من البحوث في الوطن العربي لا يتعدى 15 ألف بحث. ولما كان عدد أعضاء هيئة التدريس نحو 55 ألفا، فإن معدل الإنتاجية هو في حدود 0.3، وهو وضع يرثى له من حيث الإمكانيات العلمية والتكنولوجية في مجال الإنتاجية العربية، إذ يبلغ 10٪ من معدلات الإنتاجية في الدول المتقدمة. وهذا من الأمور التي تجعل من الحكومات العربية الغير مهتمة بدعم البحث العلمي بالشكل اللائق. (بوحنية القوي، حشود نورالدين، 2011). أظهرت نتائج الدراسات الإحصائية بأن الإنتاجية العلمية للوطن العربي في مجال البحث العلمي متدنية جدا، حيث بلغت 10% من المتوقع، بينما يصل معدل الإنتاجية إلى 1.5 بحث للباحث سنويا في الدول المتقدمة. ويرى المهتمون بالتعليم الجامعي، من خلال خبراتهم وملاحظاتهم وواقع البحث العلمي ومنشوراته في الجامعات، أن البحث العلمي في الوطن العربي لا يزال متواضعا، في المجالين النظري والتطبيقي، ويكون في آخر سلم أولويات هذه الجامعات، فبينما تشكل الأعباء الوظيفية للبحث العلمي في الدول المتقدمة 33% من مجموع أعباء عضو هيئة التدريس، نجد أن نشاطات البحث العلمي التي يقوم بها عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية لا تشكل في أحسن الأحوال أكثر من 5% من مجموع أعبائه الوظيفية، إضافة إلى أن البحث العلمي في الجامعات العربية موجه، وفي أغلب الأحيان لأغراض الترقية الأكاديمية والتثبيت، ونادرا ما يوجه إلى معالجة قضايا المجتمع ومشكلاته وهمومه (عايش، 1995، صفحة 122).

- معوقات أخرى

بالإضافة لما سبق يمكن ذكر المعوقات التالية (أبو العرابي سلطان، 2012):

- ضعف القطاعات الاقتصادية المنتجة في الوطن العربي واعتماد غالبيتها على شراء المعرفة من الخارج؛
- غياب المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث وتمويلها بهدف تحويلها إلى مشاريع إنتاجية أو اقتصادية مربحة؛
- ضعف التمويل غير الحكومي للبحث العلمي بسبب قلة الترابط بين المنتجين للبحث العلمي والمستفيدين منه؛

- ضعف الترابط بين الشركات المنتجة العربية في تجمعات قومية تسمح بتمويل الأبحاث ذات الأهمية المشتركة وتبادل البحث والتطوير والتقنيات فيما بينها؛
- عدم السماح للجامعة بالانطلاق لمناقشة قضايا اجتماعية دقيقة ومحددة من خلال الميدان أو الواقع، مما جعل البحث الجامعي يأخذ الصفة الأكاديمية المطلقة، ويميل في معظمه للتنظير بعيدا عن مجريات الأحداث الواقعية، ويفقده هذا جانبا كبيرا من أهميته وجدواه.

2. عوامل الجذب: أما العوامل الجاذبة لهجرة العقول العربية إلى الدول المتقدمة، وهي في الغالب تتلخص بمحيط جاذب في البلاد المتقدمة يتسم بظروف عمل وحياة مغرية (حسين عبد المطلب الأسرج، 2016):

- مرونة تنظيمية؛
- عقلية التنافس؛
- إمكانيات مستقبلية في الترقية في العمل والوصول إلى فرص جديدة؛
- عناصر الجذب القطاعية المرتبطة بالمهن الجديدة في مجال التكنولوجيا الجديدة؛

هذه العوامل ذات الصلة المهنية يدعمها عوامل أخرى ذات صفة شخصية:

- حوافز في الأجور وأنظمة الترقية والفرص المتاحة؛
- أنظمة ضمان اجتماعي جد متطورة؛
- إمكانية مساعدة الأقارب والوصول إلى اختيار أفضل بشأن تلمذ الأطفال.

II- الانعكاسات السلبية لهجرة العقول وأثارها على التنمية والإقلاع الاقتصادي

تفرز ظاهرة هجرة العقول العربية أثارا سلبية على واقع ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل، وتمتد إلى التعليم في الوطن العربي وإمكانيات توظيف مخرجاته في بناء وتطوير قاعدة تقنية عربية، ومن أهم الانعكاسات السلبية لتزيف العقول العربية المهاجرة (حسين عبد المطلب الأسرج، 2016):

- تمثل هجرة العقول العربية استنزافا في المرحلة الحالية، حيث شرعت أغلب البلدان العربية وبخاصة النفطية منها بتنفيذ خطط تنمية واسعة النطاق، وهي بلا شك بأمر الحاجة إلى الكفاءات العلمية والأيدي العاملة المدربة القادرة على النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها إلى مستوى الطموح.

تعتبر هجرة العقول العربية خسارة في مجال التعليم في جميع مراحلها، فمن المعلوم أن البلاد العربية تعد من أكثر المناطق في العالم أمية، نحو إذ يبلغ معدل الأمية في الوطن العربي حاليا 49%، وبشكل هذا الرقم أحد المعوقات الرئيسية أمام التنمية العربية في عصر تمثل فيه الكفاءات العلمية والتقنية والمعرفة المصدر الرئيسي للميزة النسبية وأساس التفوق والتنافس بين الأمم؛

- من المخاطر البالغة الأثر لهجرة العقول العربية، تلك الخسائر المتعلقة بهدر الأموال الطائلة التي تم إنفاقها على تعليم وتدريب الطلبة الذين تحولوا إلى كفاءات حقيقة تستفيد منها الدول الجاذبة لهذه الكفاءات؛

- تؤدي هجرة العقول العربية إلى توسيع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، لأن هجرة الأدمغة إلى الدول المتقدمة تعطي هذه الدول فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشر، بينما تشكل بالمقابل خسارة صافية للبلدان التي نزح منها أولئك العلماء، خاصة وأن التكنولوجيات والاختراعات المتطورة التي أبدعها أو أسهم في إبداعها أولئك العلماء المهاجرين تعتبر ملكا خاصا للدول الجاذبة لهم؛

- تكرر هذه الظاهرة التبعية للبلدان المتقدمة، وتبرز مظاهر التبعية في هذا إجمالا بالاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، والتبعية الثقافية والاندماج في سياسات تعليمية غير متوافقة مع خطط التنمية.

فالإقلاع الاقتصادي الحقيقي هو ذلك الذي ينبع من داخل الوطن ومن خلال سواعد وأفكار كفاءاته لتحقيق اكتفاءهم الذاتي في مختلف المجالات، حيث أن التخلص من التبعية خاصة الغذائية، لا يكون إلا بالتقدم العلمي والتكنولوجي والبحث العلمي الدائم، للوصول إلى علاج مختلف المشاكل. وقلة العنصر البشري من ذوي الكفاءات العالية والمهارات المتميزة في الدول النامية، من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وإعاقة بناء المؤسسات، إضافة إلى تراجع النشاط في المجالات العلمية والتكنولوجية، فضلا عن التأثير في بعض القطاعات بوجه خاص، كالصحة، التعليم والبحث العلمي (فتيسي، 2021، صفحة 339).

III- محاولة الاستفادة من الكفاءات الجزائرية المهاجرة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي؛

تعد ظاهرة هجرة الكفاءات والعلماء من الجزائر إلى الخارج، أحد أهم العوامل المؤثرة على تطور الاقتصاد الوطني، وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية. وتكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد أعداد المهاجرين، خاصة من الكوادر العلمية المتخصصة. وتتمثل أهم الظواهر السلبية في حرمان الجزائر من الاستفادة من

خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالمكاسب التي تجنيها الدول المتقدمة من جراء هجرة العقول إليها، هي نفسها وبصورة معكوسة تمثل الخسائر التي تمنى بها الدول الأقل تقدما نتيجة هجرة العقول منها، وتتكامل المشكلة حينما تسعى المجتمعات التي هجرها أبناءها للاستعانة بنتائج عمل هؤلاء، سواء في المبتكرات التكنولوجية التي أنتجوها، أو السلع التي طوروها، أو مجسدا فيهم شخصا حين يعودون إلى بلادهم في زي الخبراء الدوليين. إذ تتسبب هجرة العقول ولا تزال في تخلف حقول المعرفة في العالم العربي بوجه عام والجزائر بشكل أخص، وفي إضعاف الفكر العلمي والعقلاني وعجزه عن مجاراة الإنتاج العلمي العالمي، وعلى مشاريع التنمية والإصلاحات، مما يزيد التخلف السائد أصلا في المجتمعات، بعدما بات مقياس التقدم متصلا اتصالا وثيقا بمدى تقدم المعرفة وإنتاجها (عايدة، 2021) وتأخذ هجرة العقول شكلين مختلفين، يتمثل الأول في هجرة العلماء المتخصصين من أوطانهم، لدوافع مادية، أو معنوية، أو للبحث عن مناخ يحفز على الابتكار والإبداع؛ أما الشكل الثاني فيتمثل في قرار بقاء الطلبة الذين توجهوا إلى الخارج بهدف الدراسة في المعاهد والجامعات العالمية، في الدول التي درسوا بها، بعد إثباتهم لكفاءتهم وحصولهم على وظائف للعمل في تلك الدول. ويقدر معهد اليونسكو للإحصاء في تقريره لسنة 2010 عدد الطلاب الجزائريين في الخارج سنة 2008 بـ 21726 طالبا، وجهتهم على الترتيب إلى فرنسا؛ كندا؛ بريطانيا؛ أيرلندا الشمالية؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ ألمانيا (معهد اليونسكو، 2010، صفحة 182) وتشير الإحصائيات الصادرة عن منظمة العمل العربية أن نسبة 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج، لا يعودون إلى بلدانهم، وإنما يستقرون في البلدان التي تخرجوا منها (عايدة، 2021).

في الجزائر أخلت عدد من المعاهد والجامعات بوتيرة مستمرة، نتيجة لعدم الاستقرار السياسي الذي هز البلاد منذ بداية سنوات التسعينات؛ على سبيل المثال فإن 70% من الأساتذة في معهد الرياضيات بجامعة الجزائر رحلوا إلى البلاد التي درسوا فيها. ويقدر منتدى رؤساء الشركات واتحاد الاقتصاديين الجزائريين، عدد الباحثين الجزائريين الذين تركوا الجزائر منذ سنة 1990 بأكثر من 40000. وهناك تقديرات أخرى أكثر وطأة، تقدر أنه منذ عام 1974، ما يقرب من 80000 أستاذ جامعي قد اختاروا الغرب؛ و60000 من بينهم قد استقروا في أمريكا الشمالية. وعند أخذ قطاع الصحة كمثال، فإنه في فرنسا وحدها 7000 طبيب جزائري من بين 10000 طبيب في الخارج (التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، 2008، صفحة 24) ووفقا لإحصائيات إدارة السياسة السكانية والهجرة بالجامعة العربية لسنة 2008 عن إحصاءات تفصيلية عن نسب هجرة الكفاءات والكفاءات للدول العربية،

حيث جاءت الجزائر في مقدمة الدول العربية بنسبة 215347 كفاءة علمية؛ يليها المغرب بـ 207117 كفاءة؛ ثم مصر بـ 147835 كفاءة؛ فالعراق بـ 83465 كفاءة؛ وتونس بـ 68000. وقدرت الإحصائيات نفسها إجمالي الكفاءات المهاجرة العربية بـ 1009282 (التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، 2008، صفحة 64). وهكذا يذهب إنتاج هذه العقول الجاهزة للصب مباشرة في إثراء الدول المتقدمة ودفع مسيرة التقدم والتنمية فيها، فيما يخسر الوطن العربي ما أنفقه، ويخسر فرص النهوض التنموي والاقتصادي الذي كان يمكن أن تسهم هذه العقول في إيجادها. ومن أهم العوامل التي أدت إلى هجرة العقول العربية الوضع الاقتصادي للباحثين والمحسوبية وزيادة أعداد الكفاءات البطالة، وعدم تقدير العلماء من قبل دولهم، والافتقار إلى عوامل التشجيع على الابتكار والاختراع، وغياب المكافأة المالية والمعنوية من المسؤولين، والتي تتناسب مع جهود الباحثين. مقابل كل هذا هناك عوامل جذب للعقول من الدول المتقدمة والمتمثلة في مهارة وسياسات دول العالم الصناعي في اجتذاب الكفاءات من مختلف الدول في إطار من التخطيط الواعي، وعلى أساس انتقائي. كما يعد التطور العلمي والتكنولوجي وثورة الاتصالات التي تشهدها البلدان المتقدمة عنصرا جاذبا لأصحاب الاختصاصات في التكنولوجيا العالية (عايدة، 2021).

ويمكن الاستفادة من الكفاءات المهاجرة الجزائرية بطريقتين مختلفتين:

III-1 التخفيف من حدة هجرة الكفاءات العلمية: ويمكن تخفيف ظاهرة هجرة الكفاءات الجزائرية من خلال القيام بتطبيق بعض الآليات والطرق التي تضمن الاستثمار في البحث العلمي لضمان تحقيق الإقلاع الاقتصادي (العتيبي، 2018، الصفحات 99-100):

- تحسين الحالة المادية للباحثين:

إعادة النظر جذويا في سلم الأجور والرواتب التي تمنح للكفاءات العلمية الجزائرية، وتقديم حوافز مادية ترتبط بالبحث والإنتاج، ورفع الحدود العليا للأجور لمكافأة البارزين من ذوي الكفاءات وتقديم الحوافز التشجيعية والتسهيلات الضريبية والجمركية للوفاء بالاحتياجات الأساسية، وتقديم الخدمات اللازمة لقيامهم بأعمالهم.

- توفير الحرية العلمية

احترام الحريات الأكاديمية وصيانتها، وذلك بإعطاء أعضاء الهيئات الأكاديمية والعلمية حرية الوصول إلى مختلف علوم المعرفة والتطورات العلمية وتبادل المعلومات والأفكار والدراسات والبحوث، وفي استعمال مختلف وسائل التطور الحديثة دون تعقيد أو حواجز.

كما أن الاستقرار السياسي والتقدم الحضاري كفيل بتوفير الأجواء الملائمة لتطور الكفاءات العلمية من إمكانياتها العلمية.

- وجود سياسة علمية تهدف لتفعيل البحث العلمي

وهذا بإنشاء هيئة عليا مشتركة للبحث العلمي، تنتمي هذه الهيئة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تضم ممثلين عن الجامعات والقطاع الخاص والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات التي تعنى بالبحث العلمي وتعمل على:

- توحيد الجهود العلمية والبحثية في الجامعات والمؤسسات الأخرى؛
- توجيه الباحثين نحو البحوث العلمية الأكثر فائدة لتلبية حاجات المجتمع؛
- دعم الباحثين الجادين ومنحهم الحوافز التشجيعية والتقديرية والمعنوية؛
- توثيق العلاقات مع المؤسسات العامة والخاصة المختصة بالبحث العلمي لإجراء البحوث لمصلحتها؛
- تشجيع نشر الإنتاج العلمي، وتوحيد الجهود لإصدار المجالات العلمية المتخصصة المحكمة على المستوى الوطني؛
- بناء قاعدة بيانات كاملة عن البحوث العلمية والباحثين ورسائل الدراسات العليا ومشاريع التخرج وإتاحتها للجميع؛
- إنشاء مراكز التميز في الجامعات بما يتواءم مع التخصصات المعتمدة فيها (أحمد، 2006، صفحة 114)؛
- تطوير مخابر البحث الموجودة وتدعيمها بكل الإمكانيات المادية والمالية والبشرية، بل إشراكها في مختلف مجالات التنمية من خلال تشريعات مناسبة؛
- توصيل نتائج الأبحاث بطريقة سلسة وسهلة ومفهومة للمستفيد النهائي، من خلال البرامج التدريبية والنشرات الإرشادية، ومن خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ومتابعة تطبيق النتائج وأخذ التغذية الراجعة من المستهلك؛
- تسليط الضوء على حالات نجاح، وتعميمها على المستفيدين ودراسة الحالات غير الموفقة والتعرف على أسباب عدم النجاح؛
- التأكيد على توافق نتائج البحث مع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والعلمي للمستفيد الأول؛
- مناقشة نتائج البحوث مع الطلبة وتحفيز السجل العلمي مع أعضاء هيئة التدريس عن طريق منهج علمي يحث على التفكير والإبداع؛

- التأكيد على أهمية مساهمة مختلف المؤسسات في دعم البحث العلمي، والإفادة من نتائج البحوث التي تجري في الجامعات والمؤسسات البحثية بما يخدم الصناعات الوطنية وتنعكس نتائجه الإيجابية على مختلف القطاعات (أبو العرابي سلطان، 2012).
- توفير التمويل اللازم للبحث العلمي
- تخصيص أموال كافية لتجسيد الانجازات البحثية والتطويرية والإبداعية التي تمت في مخابر البحث وغير مجسدة في حيز الاستثمار؛
- زيادة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي، والخروج من النظرة الضيقة القائمة على فهم خاطئ وقاصر، إذ يعتبر أن البحث العلمي غير منتج لا يدرأي قيمة مضافة ولا يحقق إيرادات مناسبة، لذا يتوجب على الجزائر توفير جميع المستلزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملائمة لتحفيز الباحثين على الإبداع (تومي، 2009، صفحة 883).
- تحقيق الشراكة بين مراكز البحث في الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة
- إقامة شراكة فعلية وتنظيمية وفنية بين الجامعات وقطاعات التنمية والإنتاج والخدمات المختلفة؛
- تعظيم استخدام الموارد والمرافق والتجهيزات المتوفرة في الجامعات فيما بينها لأغراض البحث العلمي والتعاون مع القطاعات الإنتاجية المختلفة (أحمد، 2006، صفحة 114)؛
- تعيين قسم أو مصلحة تهتم بوظيفة إنتاج المعرفة داخل الجامعة، كما تهتم بفتح أبواب هذه الأخيرة أمام مختلف القطاعات، لعرض وتقديم الخدمات اللازمة والمشاركة في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة (تومي، 2009، صفحة 183)؛
- تطوير برامج ربط الباحث بمؤسسات القطاعات المختلفة الصناعية والزراعية والإنتاجية وغيرها، مثل برنامج باحث/دكتور لكل مصنع، يقوم بموجهها الباحث بالتعرف على المشاكل الحقيقية التي يواجهها القطاع ويعمل على دراستها وإيجاد الحلول لها؛
- تعزيز مبدأ التشاركية في عمل الأبحاث التطبيقية، ومتابعة كافة مراحل الدراسة مما يساعد على حصر البحث بالمشاكل التي يواجهها المصنع أو القطاع الإنتاجي. وهذا تكون عملية تبني النتائج أسهل وأفضل (أبو العرابي سلطان، 2012).

- بناء شراكة مع العقول العربية المهاجرة، فالعلماء العرب اليوم يوجدون في أعرق المراكز العلمية والجامعية والبحثية والصناعية، ويطلعون ويطورون كثيرا منها، لذلك فإن بإمكانهم عند تقديم دعوة صادقة لهم للمشاركة من مواقعهم في بعض البرامج القائمة في مراكز البحث والجامعات العربية أن يكونوا خير عون إذا أحسن الاختيار وصدقت النوايا من الجانبين.

- زيادة التعاون الخارجي

حث الحكومات العربية على تكوين الجمعيات والروابط لاستيعاب أصحاب الكفاءات المهاجرة من بلدانهم، وإزالة جميع العوائق التي تعيق ربطهم بأوطانهم، ومنحهم الحوافز المادية وتسهيل إجراءات عودتهم إلى أوطانهم للمشاركة في عملية التنمية والتحديث.

التعاون مع المنظمات الدولية المعنية مثل اليونيسكو لإقامة مشروعات ومراكز علمية في البلدان العربية لاجتذاب العقول العربية المهاجرة للإشراف على هذه المراكز والإسهام المباشر في أعمالها وأنشطتها، وتقديم مزيد من المساعدات المالية لتوفير فرص عمل للشباب العربي، وبما يساعد أيضا على الحد من الهجرة غير الشرعية إلى دول أوروبا.

- التخفيف من بطالة خريجي الجامعات

مراجعة سياسات التشغيل في الجزائر، والإسهام في دعم وتنشيط مكاتب العمل والتشغيل بما يمكنها من حصر فرص العمل في مختلف القطاعات، وإرشادها للشباب النابغين والباحثين عن العمل عن تلك الفرص، وتوفير متطلبات قيامها بدراسة اتجاهات سوق العمل واحتياجاتها في المستقبل.

- إنعاش المحيط الاقتصادي

العمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الجزائر لخلق سوق عمل يستوعب الكفاءات في الداخل.

2.111- الاستفادة من الكفاءات الجزائرية في المهجر

أصبحت هجرة العقول البشرية ظاهرة واقعية تحدث كل يوم ولا يمكن إيقافها أو القضاء عليها، خاصة في الوقت الحالي، لذلك يكون من الأفضل العمل على الاستفادة منها بدلا من المطالبة بعودتها كما كانت الدعوات في الماضي والتي كانت تطالب بعودة العقول الجزائرية المهاجرة إلى وطنها لتشارك في البناء، فالآن أصبحت هذه الدعوات أقل قابلية لقصورها، وحل محلها الرأي الأكثر عقلانية وهو الذي يدعو إلى بناء شراكة مع العقول الجزائرية المهاجرة فالعلماء الجزائريون اليوم يتواجدون في أعرق المراكز العلمية والجامعية

والبحثية والصناعية ويطورون كثيرا منها لذلك فإنه بإمكانهم عند تقديم دعوة صادقة لهم للمشاركة من مواقعهم في بعض البرامج القائمة هنا في مراكز البحث والجامعات الجزائرية، أن يكونوا خير عون إذا أحسن الاختيار. كما أن تركيز التكنولوجيات في الدول المتقدمة ونقلها إلى الجزائر يحتاج إلى قناة اتصال أساسها العنصر البشري، لذلك فإن وجود عقول جزائرية ذات خبرات وكفاءات متميزة في الدول المتقدمة يساعد في الإسراع في عملية النقل، وبذلك يحدث تكامل علمي بين العلماء الجزائريين في الداخل والخارج.

IV- الخلاصة:

يمكن القول بأن الأسباب التي تدفع الكفاءات الجزائرية إلى الهجرة عديدة، منها عدم توافر فرص العمل المتاحة، وتولد شعور بالإحباط واليأس لدى هذه العقول والكفاءات، إهمال الدولة ومؤسساتها، وكذلك القطاع الخاص لهذه العقول وتخصصاتهم، إحباط هذه الكفاءات عندما يرون كيف تتم الاستعانة بخبراء أجانب لقضايا تتوافر فيها الكفاءات اللازمة محليا. وعن كون الجزائر لا يتوفر على سياسة واضحة في هذا المجال، كما أن الإجراءات في هذا الإطار لازالت بطيئة، ولا تزال في مرحلة تشخيص الظاهرة بغية إيجاد الحلول.

ولمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة على حاضر الجزائر ومستقبله، فقد اقترحت الدراسة مجموعة من الإجراءات التي يراها الباحث ضرورية، للحد أولا من نزيف العقول الجزائرية، ومن ثم تقديم المغريات المعنوية والمادية للعقول المهاجرة، بغية العودة إلى بلدها، والمساهمة الفعالة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي.

- الإحالات والمراجع:

- 1- أحمد البرغوثي عماد، وأحمد ابو سمرة محمود. (جوان، 2007). مشكلات البحث العلمي في العالم العربي. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الخامس عشر (العدد الثاني)، الصفحات 1133-1155.
- 2- أبو العرابي سلطان، (2012)، دور القطاع الخاص في التعليم العالي والبحث العلمي، على الموقع الإلكتروني: www.aidmo.org تاريخ آخر تصفح: 2012/10/11.
- 3- أحمد الخطيب. (2006). الجامعات الافتراضية: نماذج حديثة، الأردن: عالم الكتب الحديث.
- 4- بوحنية القوي، نور الدين حشود، البحث العلمي في الوطن العربي: تحديات وآفاق، على الموقع الإلكتروني: www.bouhaniania.com، تاريخ آخر اطلاع: 2021/09/03.
- 5- تومي ميلود، (2009)، الجامعة الجزائرية والتنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول: أداء وفاعلية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، منشورات مخبر السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر.
- 6- تغريد العتيبي. (2018). ظاهرة هجرة الأدمغة العربية: أسبابها وإنعكاساتها والحلول المقترحة. مجلة العلوم الاجتماعية - المركز الديمقراطي العربي ألمانيا- برلين (06).
- 7- حسين عبد المطلب الأسرج: هجرة الكفاءات العربية، 2016 عن الموقع الإلكتروني: <https://mpr.a.ub.uni-muenchen> تاريخ التصفح: 2021/09/11.
- 8- عصام خوري. (جوان ، 2006). هجرة الكفاءات العلمية العربية مع إشارة خاصة للجمهورية العربية السورية. دمشق: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- 9- عزت عايدة، هجرة العقول العربية، على الموقع الإلكتروني: www.mfti.gov.eg/sme تاريخ آخر تصفح: 2021/09/10.
- 10- عبد الناصر احمد البدراني. (2009). هجرة الكفاءات العربية الاسباب والنتائج (العراق انموذجا). ماجستير في العلوم الاقتصادية . الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك.

- 11- فوزية فتيسي. (2021). هجرة الكفاءات العلمية: الأسباب والانعكاسات. مجلة التراث، المجلد 11 (العدد 01)، 344-325.
- 12- لكريني إدريس، (2011)، البحث العلمي ورهانات التنمية في المنطقة العربية، على الموقع الإلكتروني: www.veecos.net، تاريخ آخر اطلاع: 2021/10/03.
- 13- منظمة الأمم المتحدة، معهد اليونيسكو (2010)، الموجز التعليمي العالمي لعام 2010، مقارنة إحصائيات
- 14- التعليم عبر العالم، عن الموقع الإلكتروني: <http://uis.unesco.org> تاريخ آخر تصفح: 2021/09/19
- 15- التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، (2008)، هجرة الكفاءات، نزيف أم فرص، سلسلة دراسات وتقارير حول السكان والتنمية في المنطقة العربية، إدارة السياسات السكانية الهجرة، القطاع الاجتماعي، جامعة الدول العربية.
- 16- زيتون عايش، (1995)، أساليب التدريس الجامعي، دار الشروق، عمان.